الهيئة السعودية للمياه تثمّن قرار مجلس الوزراء بإسناد مهام تشغيل وصيانة محطات التنقية بسعة أقل من 5 آلاف م^3 يوميًا

المصدر: واس
تاريخ النشر: 15 أكتوبر 2025

ثمّنت الهيئة السعودية للمياه، قرار مجلس الوزراء القاضي بإسناد مهام تشغيل وصيانة محطات تنقية مياه السدود والمياه الجوفية، وإعمارها التي تقل سعات إنتاجها اليومية عن 5 آلاف متر مكعب، مؤكدةً أن التكليف يجسد ثقة كبيرة بعد نجاحات الهيئة في تشغيل المحطات الأعلى سعةً، والتي أسندت للهيئة منذ عامين بتعظيم الاستفادة من الخبرات والكوادر الهندسية والفنية الوطنية، التي أسهمت في تحسين الأداء ورفع السعات الإنتاجية، وتقليل استهلاك الوقود السائل، وهو ما يُرسّخ دور الهيئة في تطوير الأداء وزيادة الموثوقية على كامل سلسلة إمدادات المياه.

وأسهم الذراع التشغيلي للهيئة خلال الفترة الماضية، في تحقيق تحسينات جوهرية للأصول القائمة، وزيادة سعات إنتاجها اليومي بنحو 1.3 مليون متر مكعب من المياه يوميًا، مع توسيع نطاق تحسين الخدمة ليشمل أكثر من 5.2 ملايين مستفيد، إلى جانب خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 41%، وتحقيق وفورات سنوية تجاوزت 255 مليون ريال، إضافة إلى ازاحة استخدام ما يزيد عن 53 مليون لتر سنويًا من وقود الديزل.

وفي إطار الكفاءة والتكامل التشغيلي، بين منظومة محطات الإنتاج من مصادر المياه الجوفية والسطحية المنتشرة على مستوى المملكة، تبنت الهيئة تفعيل مراكز الإدارة والمراقبة وأنظمة التحكم المجهزة بالتقنيات الرقمية الأمنة، إلى جانب إطلاق مبادرات لاستدامة الأغشية وتقليل الفاقد التشغيلي، بما يسهم في تعزيز الكفاءة البيئية والاقتصادية ويواكب توجهات الاستدامة في قطاع المياه.

وأكّدت الهيئة التزامها الراسخ بالتميز في تحقيق المهام التشغيلية المرحلية الموكلة إليها، ومواصلة دورها الإستراتيجي في التطوير التنظيمي لقطاع المياه، مستندة إلى رؤيتها لتكون نموذجًا عالميًا ومتميزًا للإدارة المستدامة لخدمات المياه وتمكين الابتكار، وتسعى لتحقيق ذلك عبر الاشراف التنظيمي، أمن الإمدادات والإدارة المستدامة للمياه، حماية مصالح المستفيدين، الالتزام والامتثال، بناء القدرات، تمكين التنمية الاقتصادية، الرقمنة، الابتكار وتمكين التقنيات الواعدة.

وتتماشى هذه الجهود مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، مما يعزّز مكانة المملكة الريادية عالميًا في كفاءة إدارة المياه واستدامتها وموثوقية الخدمة وجودتها في مختلف مناطق المملكة، ويُعد اختيار لجنة الأمم المتحدة للمياه المملكة نموذجًا عالميًا لاستدامة المياه وتحقيق أهداف التنمية من الأمم المتحدة، إلى جانب إشادة البنك الدولي بريادة المملكة في تطوير تقنيات تحلية المياه وتوظيفها للابتكار وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في قطاع المياه، شهادة على تفوق المملكة وإسهاماتها المتميزة في هذا المجال عالميًا.